



وذلك في الوقف حيث ان قسما من التملك قد يرد في الوقف بقبضه او بغيره من وجه واحد او من وجهين او من وجهين
الذين هم اقسام التملك اربعة ولما اورد في التملك بالصدقة في وجه واحد المطلق في المار به هو التصديق الذي
اقبضت من الامة فان المراد بالصدقة في المقام ليس هو تصديق بوجه المال بل هو احدى المطلق في المار به هو التصديق الذي
اسم الصدقة وهو ما في التملك لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
والمصدق المنفعة لا ان التملك في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
فان من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
يعتبر في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
اقام التملك لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
للمنفعة في الوقف القوي قبل ما ذكره في المقام من في الامة لانه قد لا يكون حقيقة التملك المنفعة من وجه واحد او من وجهين
ذلك ولا لا يدخل في الامة المنفعة من وجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
بوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
الامة لا يلزم من وجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
هو التملك في المار به من قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
طاعة في الوقف بحسب من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
كل من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
لهم في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
واما على ما في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
انما اطماعه لعل في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
في غير قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
حيث ان قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
وذلك لا يقع لعدم مراعاة في قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
لم يفرقوا في المار به من قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير
في المار به من قبض من قبضه لوجه واحد او من وجهين فان الوقف مع هذا ان التملك حاصل بتدبير

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عبد
الحمد
الحمد

[illegible]

الملك الناصر

[illegible]

[illegible][illegible]

لو كبل الوكيل بقول الوكالة ان المالك امره بتوكيله او بخرجه قوله انك وكيل
فلان في كذا او بخرجه قوله انك وكيل فيه او تصرف فيه مع علمه بان المالك الغرض وان لم يكن الوكيل فخره وفيه قائل وكيف
للمالك انكاه بعد التصرف والزامه بالتصديق حتى يثبت اذ نفيتم مع علم الموكل به ولا يفتي عليه بل لا بد من علم
الوكيل بعلم الموكل به ليحقق اذن الفحوى له وقس على ذلك الكلام في قوله مع علم الموكل بتدبيره فلا بد من علم
الوكيل بعلمه به ايضا وان اطلقوا اى اطلق الموكل مع تصريح الوكيل به في الوكالة كما بدله عليه قوله او بخرجه الوكيل
او ثم مع اطلاق الموكل لوطا الوكيل على القول بخرجه ففى كون الوكيل له وكبله عنه او عن الموكل او عنها فيخرج لكل
غرضه او غيره وانما هذا انك وكيلا عن الوكيل للتبادر عرفا كما لا يخفى ولا ينقل الوكالة له وتبطل بارتداد الموكل
فقط بارتداده عليه ولا الذي صح على المسلم اه لا فرق في ذلك بين الانشاء ولا سدا معكما ينقل الوكالة مع
كفر الوكيل ابتداء واسلام الموكل عليه كل اوارث الوكيل بعد الوكالة مع اسلامه فيبطل اذ نفي السبل وشتران
العله وكذا ينقل لو كان كافرا ثم اسلم الموكل عليه خاصة او مع الموكل فالأقوى ثبوت المالك قد مر في كتابنا
ضعفه لان يجعل فرع الوكالة بخرجه التصرف ولا يبقا للفرع بدون اصله كالتلف على ماله فان ثبوت المالك
دون السرقة غير معقول وانما ثبوت المالك دون السرقة فقد سبق وجهه فتم ولا يقصد في الغرم اه لا
الوكالة به بمعنى انه لا يثبت عليه اثارها من برائة الغرم بالتدفع الى الوكيل بخرجه عنها كان الحق ودنيا ولا ينافيه
وجوب دفع الدين على قول ان الدفع مترك لول فان لم يقر الموكل بالوكالة اخذ المالك من الغرم فصدق عدم
بثوبها بخرجه تصديق الغرم اجماعا وبالجملة الذين من حيث انه دين لا يثبت بخرجه تصديق الغرم ووجوب الدفع
لو سلم امره ليس من حيث انه دين فتم ومن ذلك بظن من ادعى قول الشئ هذا اذا كان الى قوله اما لو كان دنياه
فانه يشعر بان عدم بثوبها بالتصديق خاص بالعين مع انه ليس كاجماعا حتى عند الشئ لتصريح بضم الغرم اليه
لو انكر المالك الوكالة وحلف والمقصود من عدم بثوبها عدم ثبوت اثارها عليه وهذا لا خلاف فيه فتم
ولو لم يصدق الغرم في الوكالة فادعى الوكيل عليه العلم بها فطلب منه الوكيل الحلف على عدم علمه بوكالته ففى
توخي البين عليه سكال فان قبل بالتزامه باداء الحق مع تصديق بخرجه عليه البين ولا فلا كما هو قاعده البين
في اخذ حق منه لغرمه احترازه عما لو ادعى الوكالة في دفع حق الى الغرم باخذ مال منه للموكل فخره فانه يثبت
الوكالة فيها باقراره فتم لان اقراره في حق نفسه خاصة هذا ممنوع لان الغرم انما اقر بوكالته الدعى
لها وهو اقراره في حق الغرم لا في حقه انك وكيل فلان في قبض حقه وانته وكلت فيه والى امر من ضمير بالدفع

اليك وهو عين الاقرار على الغرم بالوكالة فان قبل وان كان ذلك اقرارا على الغرم من تلك الجهة الا انه اقرار على نفسه
من حيث الاعتراف ببلزومه له ووجوب دفعه اليه حيث يكون دينه لانه ان لم يرض المالك به كان الحق في ذمة الغرم
بلا ضرر على المالك كما صرح به الشئ قلنا لم يقر الغرم بلزوم الدفع وانما اقراره بالوكالة وهو لا يستلزم الاعتدال
بوجوب الدفع اذ لا يجوز له بعد الاقرار بالوكالة الامتناع من دفع الحق حتى يثبت وكالة مدعيها في ظن الشارع
هذا من انكار المالك لها فيلزم الضرر على الغرم بدفع الدين ثانيا الى المالك مع تلف ما دفعه الى الوكيل بخرجه
فقط ان الغرم لم يقر بلزوم الدفع لاصرها ولا التزاما ولزوم الدفع عليه والتزامه به شرعا من حيث لا اقرار بالوكالة
تم ولو سلم لا يقتضى الاقرار بلزوم الدفع لان ذلك حكم شرعي لا يتعلق باقراره به ولو سلم انه اعترف بلزوم
الدفع فهو لا يؤثر في وجوب الدفع شرعا وانما وجوبه امر شرعي تابع للدليل الشرعي ولا يجب بخرجه اقراره
لان قد اقر بدفع حق الغرم الى من يدعى الوكالة وهو اقراره في حق الغرم وهو غير ممنوع والحكم بوجوب الدفع لا اقرار
بوجوبه مدفوع بانه لا يثبت به الحكم الشرعي واقراره ليس ما ضا في حق الغرم انه معلوم ان الغرم لم يقر بوجوب
دفع شئ من مال نفسه الى الوكيل حتى يقال انه اقراره في حق نفسه وانما اقر بلزوم دفع ما في ذمته من الدين
اليه وهو عين الاقرار في حق الغرم كما لا يخفى وقوله اذ الحق لا يتبعناه لا يصلح وجهه لكونه اقرارا في حق نفسه
معه وانما يقتضى ذهابه من ماله وعدم ثبوت الدين به لو انكر المالك الوكالة ولم يجزها لاعترا فبلزومه
له بخرجه فتم لان اقراره بالوكالة وهو اقراره في حق الغرم بلزوم الدفع ولا يستلزمه ومن ثم اقراره بالدين
بالدين لا يوجب الاقرار بالاداء لامكان اعتباره اقرارا بقبول شهادته على الاداء فيجوز تاجرا كاداه ولا يجب للدفع حتى
يوجد بطلان وشبهه فكذا هنا يجوز عدم الدفع الى الوكيل بخرجه لاجل عدم ثبوت وكالة في ظن الشارع هذا من انكار
المالك الوكيل فيلزم الضرر على الغرم بما الغرم وهو منفعة بالية والرواية لا فرق في ذلك بين العين والدين
لاشترائك الضرر بينهما غاية الامر دخول الضرر في الاول على المالك والغرم معا وفي الثاني على الغرم وحده
ولا اقرار في حق الغرم مشترك بينهما كما عرفت والقول بان الاقرار في الاول على الغرم وفي الثاني على نفسه مدفوع
بان الغرم انما يدفع المال عن الموكل لا من مال نفسه والاقرار انما يتعلق بالدفع لدين المالك لا من مال الغرم
كما لا يخفى على الناظر لزوم دفع الدين امر شرعي انما يثبت بالشرع دون اقراره فاعترا بلزوم الدفع
لو سلم وقوعه لا اثر له شرعا لاقراره امر شرعي لا يؤثر فيه اعتراف المقر فان كذبه فالقول قوله مع منبه وقا
بلا حجة الى البين حيث يكون العين باقية يمكن اخذها من يد الوكيل بلا عيب نعم مع التلف والعيب او علة

[illegible][illegible]

الاول

[illegible]

سنة ١٠٠٠

وكما ان في قتل المكلف به فقتل الاصل من مخرج فلو قتل المكلف بالصلوة مثلا وعلم ان اجزاء وشروطه قد قتل
المكلف بذلك الاجزاء والشروط قطع فلو شك في شرطية شيء او في مقتضى احد الواجبات او في مقتضى
المكلف فلو قتل بان بعد العلم بتعلق المكلف بها صارت الذمة مشغولة بها فلا يمكن التمسك باصالة الواجب في المشكوك فيه
لكونه محله مدفع لعدم العلم بالاشتغال بالنسبة الى المشكوك فيه وارتباط الاجزاء فيها في الطولية لا يقتضي لعدم
تعلق المكلف بكل واحد من الاجزاء ومقتضى ولو في الجملة فبعد العلم بتعلقه بالعلومية ولو في الجملة يفتي بتعلقه بالمشكوك فيه
بالاصل فيتحصل الباقي في الطولية ومع الفرض عن ذلك فلو شك في وجوب الاتيان بالاجزاء والشروط العلوية مثلا
خلاف فيه بين الفرضيين اما الكلام في وجوب الاتيان بالمشكوك فيه وعدمه والقابل لوجوب الاحتياط لكونه
الاتيان به في الاصل يفتي بالاصل المذكور بالثبوت ان القدر الثابت عندنا في التكليف والمجالات هو تعلقها بما علم
او في من الاجزاء والشروط دون غيرها ما هو صريح او شرط في الواقع ولم يكن لتبديل مقتضى اليها بطريق العلم او
الفرض المعتد شرعا وما يقين من ان قضية كون اللفاظ موضوعا في الامور الواقعية تقتضي كون المكلف بالواقع
بما كان متعلقا بالامور الواقعية اذ لا يمتنع لو وجد الخطابات والبيانات والوقائع باختصاصها بالمشاهدين وعدم تعلقها
البيانات فان غايته ما يكون في المقام هو الاجماع على اشتراكنا معهم في التكليف والقدر الثابت منه هو اشتغال
الذمة وهو المعلوم او المظنون من الاجزاء والشروط دون غيرها للزم التكليف بالجموع في بعض او بعض الحرم
في الاجزاء ومع الفرض عن ذلك فلو شك في ان كانت اللفاظ موضوعا في الامور الواقعية الا ان طريقة
الشرع جارية على طريقة الدرف في الكلمات ومن الظاهر انهم يطبقون فيها الاكتفاء ما هو الظاهر من
الخطابات بما يفهمه المخاطبون فلا يجب على الشك ان يتحقق في الخطاب انه هل فهم مراد الواقعي ام لا فانه مع
عدم امكانه واقعا لا ضرورة الى التمسك بما يتبين بناء على الشرع عليه مع ما يرون من اشتداد الخطابين في الفهم
من ملاحظة الاخبار في بعض الواجبات فظهر انهم كانوا يكتفون بمجرد ظهور المراد والظن به وبالجملة لم يعلم من
الخطابات المتوجهة الى المشاهدين الا تكليفهم بما يتبين لهم واعلموا انه الصلوة مثلا او اكلهم معرفة انه صلي ولم يعلموا
ان الخطابات المتوجهة اليهم كانت خاطا ما في نفس الامر مع عدم علم الخطابين به حتى يبين هذا ذلك من جهة الاجماع
على الاشتراك بل خصوص ما هو البين والمعلوم انه صلي او الكفر ان يعرف انه الصلوة ولم يحصل الكلام انه
لم يثبت حصول الاشتغال وقوع التكليف الا بعد ما دل الدليل عليه عندنا اما طريق العلم والظن
شرعا وما زاد عليه فيبقى بالاصل فالقول بان بعد حصول الاشتغال لا بد من اليقين بالفرض مدفع بان
المتيقن من الاشتغال ليس الا بعد ما قام الدليل عليه فيبقى فيه بالاصل فان اعتد به كل حين او شرطه بتكليف
رائد ولذا يبينه بالاوامر والنواهي في الغالب كما ان التكليف رافعا للاجزاء والدلالة على ان لا تكليف
الا بعد البيان وان الناس في مقتضى العلمين وخصوص ما يجب ان يعلمه عن العبادات هو موضوع عدمه في
ما لا يفرق في غير العلوم بين كون اجزاء وشروط المكلف به ووقايفه وبين غيرهما من الاجزاء والصلوات فانه في
بعضه ودليل عليه مقتضى في ما ثبت اعتد به من الاجزاء والشروط في العبادات وغيرها من الاجزاء والصلوات
الواردة في باب العبادات فلا يقتضي ان يكون مقتضى الاحتياط في الاجزاء والصلوات كالاختصاص بالاجزاء والصلوات
كقوله في الرضوخ لبيان وجهه ان مقتضى الاحتياط في بيان الصلوة وغير ذلك فان ظاهرها هو الاحتياط
المذكور في كتابها من الاول بالعلم من حصول الظن من الاصل ان مقتضى الاحتياط في الواقع يقتضي الاحتياط في
الظن فلهذا ما هو صريح في ان مقتضى الاحتياط في الظن يقتضي الاحتياط في الواقع فلو شك في مقتضى الاحتياط
الواقع ما يدل على خلافه وقد قام الدليل في المقام على ثبوت الاشتغال والتكليف وقضية وجوب حصول اليقين بالبيان

هذا هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع

الاحتياط

هذا هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع

العقد من جهة الاصل ليس من باب الظن ولو حصل الظن منها فهو من باب القنات والاتفاقية هو ان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
من جهة الظن مطلقا هو في محل النزاع وانما ما ذكره من قياس المقام يقتضي الاحتياط بان كان اشتغال الذمة بالاجزاء
لقتضاء الضرر به مع انه يقتضي بالثبوت القدرية يقتضي الاحتياط في المقام اذا قارن في البين فضعف غاية
الضعف لكون الضرر بتكليفه وانما على التكليف الخاصة المتعلقة بمقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
التفصيلية كما يجب في عدم كون الاشتغال بها من مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
يلقى بالاصل ولو لم اثاره الضرر بتكليفه وانما على التكليف الخاصة المتعلقة بمقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
اتيانا ما هو المعلوم من الاحكام حصل الاشتغال بالنسبة اليه فلو شكنا في حكمه فندفع بالاصل فلو شكنا في حكمه
فيما فيه من الاطوار لا يرتبط بين الاجزاء فلا يثبت للاصل من في المشكوك فيه كما لو شكنا في حكمه
الثاني ما يطرأ من غير ذلك لا يجب بدنه وانما مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
الواقعية تقتضي الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
في خصوص ما هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
لاننا انما نرى فيها ان تلك الخطابات هو خصوص ما بين من الاجزاء والشروط انما يمكن معناه
مصادقا للصلوة وان ان كونه انك لا يوجد لك في الصدق فكيف يمكن القول بان ما علم
من الاجزاء والشروط هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
الخطابات الاضحية هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
وقضى الاضحية يكون ما يفهمه هو الحكم في الواقع فلو شكنا في الحكم في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
الذين من الواضح ان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
على الرغم من عدم لزوم الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
خلاف ما وضع له اللفظ فتدبر عن الرابع اي الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
والشرائط المتكوك بعد العلم بتعلق التكليف بالاصل مدفع بدنه كما يقتضي ان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فذلك الاحتياط لكان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
بعد ذلك في الجزاء شرط الوصلية فيها من العلم خلافه كونه في الجزاء الاتفاق على كون
وتعلقها بما لا يبعد جد بل الظاهر انه لعدم شمول تلك الاخبار بغيرها ولو لم تشملها المقام فيكون
معناه ما دل على عدم مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
التقارير من لا يمكن الحكم بغيره في مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
وعن الثاني ان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
ليس الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
اصل عدمه فيها فلو شكنا في مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
من الامور الواقعية الحقيقية في مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
لو لم يكن الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
لذلك شبه بالاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
التي هي من جهة الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع

هذا هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع
فان مقتضى الاحتياط في الواقع هو مقتضى الاحتياط في الواقع

میرزا محمد علی خان قزوینی و ملا محمد علی خان قزوینی

[illegible]

الذي يبعث الامم على وجه الارض والسموات

دور النهر

مهر پرش و کجده ، و نه به او بر کن و در هیچ و فصلی میسر نماند ، با سحر و جادو ، و انانیت علی بن ابی طالب

[illegible]

[illegible]

الحسين

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

فاحمد بن ابي

[illegible][illegible]

[illegible]

قسم برقی ۳۳۳۳

مولد بهادر خان کجی ولد اسکندر علی علیہ السلام بمکسر آباد علی قلعہ کراچی و اہل سنت

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذين هم في الآفاق
والذين هم في السموات
والذين هم في الأرض
والذين هم في البحار
والذين هم في الجبال
والذين هم في الكهف
والذين هم في القبر
والذين هم في النار
والذين هم في الجنة

[illegible]

ملحق حاكم الحكم بالحكم ومع تحقق جميع ما قبله الاجتهاد واصلها العاطفة بجميع مدارك الحكم كيف لا يتحقق العرفه ولا التمسك بما روي في الحديث سيما وال
 يتحقق العلم بذلك من سماع ما في مقام الاستدلال المتعارف الثاني اعلم ان العلم الذي يكون المحرر اضيق من حوار الابل في المسئلة التي اجتهاد فيها مما قولنا الاول
 انه لا يجوز وهو العلم وما يستفاد فيه صرفه والدرر العلامه والاعلم الثاني انه يجوز كما يجوز للناطق وهو لفظيك وسي وقد ذكر وكفى وشي والحق ان العلم
 وارجا لغيره لولم يتبع العلم واللفظ بدنه والواقفه والمحصل وتخرج وح العالم لان العلمان وبالجملة انه مذهب المعظم للماولي وجهان الاول استحباب وجوب التعليم
 وتقريره وان المحرر قبل بلوغه رتبة الاجتهاد وكان الواجب عليه التعليم والعمل بقول الغير فالاصل بقاؤه حتى يثبت خلاؤه ولم يثبت لا في هذا المعانيه فيها اذا حصل له
 صفه الاجتهاد بعده وجوب التعليم ولما اذا حصل له الاجتهاد ولم يبقه وجوب التعليم كما اذا حصل له الاجتهاد قبل البلوغ فلابد من ذلك الاستدلال بالوجه المذكور
 استدل بالوجه المذكور في خصوصه خاصه على قضيه قائمه وموقوفه اهل النظر لا يقولوا ان ثبت الحكم في بعض صور المسئلة فيلزم بشيئته فربما انه اذا قائل بالفضل
 بين الصور يعني على انظر قضيه دليل القضيه العائنه مركبه في مقدمتي ولا عيب في ذلك في الشرعيات فان اكثر القضا بالاعائه فيها لا يثبت الا في الاما
 المراجعي الثاني الثاني ان الاصل عدم جواز العمل بالظن مطلقا ولكن في المحرر المطلق بالاجماع ولا دليل على وقوع غيره فيكون منه كما كانت الاصل الاجماع والمافيه
 الاول ان الجمله المطلق انما جاز له العمل بما ادر اليه باضداد ما منقضى ظنه بالواقع وهذه العلة في المحرر موجه في غير ما يشهد بان الجمله المطلق الثاني استدل
 بها في غير ما يشهد بالاعلاء والشبهه والجمع الثاني في المحرر الاجتهاد في قول ما لا انما الصمم في رعايته في قضيه الجرميه وما ذكره الشهيد الثاني في ذلك في اشهرها
 بين الاضداد وانما في العلم بمعضونها وايضا ان هناك بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظر الى اهل العلم في قضايها فاجعلوه عليكم فانه قد جعلته قاضيا
 فيكم اليه والوجه في الاستدلال ان قوله لم يعلم شيئا صحيح في ان مجرد العلم ببعض الاحكام كاف ومن الظن انه لا يحصل الا في طريق الاجتهاد والثالث كما استدل
 به بعض الافاضل في محله في المحرر في انه اذا لم يكن حجة لوجب التعليم لا واسطة والثاني بط لا يستلزمه ترجيح المصوح على المراجعي وهو صحيح عقلا وذلك لان الظن
 الاصل في الاجتهاد وجهه واستنواخ الوضع اقوى من الظن الى اهل قول الغير الوابع عموم مادل مما مرته التعليم في غير العلم والحق دليل ولا دليل كما مر
 غيره فيقع منه كما كانت العموم وان في هذه الواقيه فانه يتوقف مقام فكره في صحة اجتهاد المحرر الثاني ان التعليم مرسوم

[illegible][illegible][illegible]

التي قد وردت في الكلام المتوسط ما انتهى وضعيف وقد صرح به صراحة حيث قسم ثم ان الفاعل قوله قد يجب ان يشاع اليهم كما ذكره في العام وما كان رده فلهذا
وهيئة الشبهة والتمس في شفاقة سيرة فطولا بلا فاشتهر ان الكثرة والجمعة في امر الواحد فلهذا لم يترس في ذكره ولم تنوب له لدفعه انما كانت اليه بعد العيون كما في قوله
انما طلة لا بد ان يكون مناسبتة قديما مناسبتة الكثرة الكلاطية للبعوض فطولا ولا يشك ان الابدان مناسبتة لاجزائها فطولا على ان الكل متوسط في البعيدة وفي المنع من كونها
والاشياء معلومة الا ان مورد الخبر المذكور هو الرضخ الذي من يعلم شئ في العضايا ليس مع كل الرضخ بل ان الرضخ في كل الرضخ علم وقد استلزم قوله فانه قد استلزم
لا يستلزم صراحة الخبر في قوله حصول العلم بقضاياهم فلا بد ان يحصل العلم بالجهة المطلوبة فطولا في الخبر حرفا فالان كذا في شرح انه على تقدير حصول العلم فلا يتردد
في ان الرضخ اذا حصل العلم بقضاياهم فلا بد ان يحصل العلم بالجهة المطلوبة فطولا في الخبر حرفا فالان كذا في شرح انه على تقدير حصول العلم فلا يتردد
بما في الخبر ان الرضخ اذا حصل العلم بقضاياهم فلا بد ان يحصل العلم بالجهة المطلوبة فطولا في الخبر حرفا فالان كذا في شرح انه على تقدير حصول العلم فلا يتردد
سلطان الحق في العلم بقضاياهم فلا بد ان يحصل العلم بالجهة المطلوبة فطولا في الخبر حرفا فالان كذا في شرح انه على تقدير حصول العلم فلا يتردد
على ان العلم بقضاياهم فلا بد ان يحصل العلم بالجهة المطلوبة فطولا في الخبر حرفا فالان كذا في شرح انه على تقدير حصول العلم فلا يتردد

لا يقيم الظن بحجة على المقرظين فام الامل على اعتبار ما يولد من الامكان انه يظن في مسئلة اصلية وهو حجة كادش واليه جماعة قس المصنفين السالكين في فتنهم من الدواعي
وتعم الورود على انما اصابها والتمسك بما تجزئ به وان يهتدوا في الوجود وتتم الواقي في فتنهم الذي يطلب حكم الناس ان قوله وانما في المقر

في قوله وقد عرفنا ان لا بد من الاطمين فيكم انتم واما انت فللمع من اللازم لا مكان ان يكون الداء في العمل لا في المكان ولكن في الزمان وهو في الزمان
وما يلزم ذلك ان يكون العمل في وقت واحد او كان العمل في وقت واحد واما ان يكون العمل في وقت واحد او كان العمل في وقت واحد واما ان يكون العمل في وقت واحد او كان العمل في وقت واحد

[illegible]

في المشتق وهو كما ذكره جماعة عن مرة الفن اللفظ المأخوذ من لفظ ويسمى
 الاول اصلا والثاني فرعا ولا بد لهما من مناسبة ليصح الاخذ والاستفاد وفي الزيادة
 انه فرع وافق الاصل غير وفي الاصول وغيره في غير غيره وله اقسام ثلثة معروفة وقد
 ذكر شيخنا دام ظلّه العالي انه لا يحتاج الى تعريف التعريف لان الغرض من تعدد المشتق
 هو التوصل به الى معرفة حاله من ثباته وتغيره ما من غير ما بواسطة انطباق الحد عليها او
 اقسام المشتق من الافعال والاسماء مما يقع الخلاف فيها فلا حاجة الى التعريف و
 النقص والاكوار في بلزوم الدور ودفعه فبقي سرت العنان الى الكلام فيما وضع له
 المشتقات بالاوزاع النوعية ثم ان الكلام في المقام الرفع في وضع الافعال المعروفة
 يعني الماضي والمستقبل والامر والنهي والمجد والاستفهام لوضوح الامر بها مضافا الى ان
 للكلمة فيها محالا اخر بل يظهر بل ظاهر عنوان جماعة خروج مطا الافعال وحملته من
 الاسماء عن محل البحث لا اختصاص المسئلة باسم الفاعل وما في معناه وانما ضعفة جماعة
 وتوضع الكلام في المسئلة يتوقف على تقديم امور الاول لا اشكال في عدم دلالة
 الاسماء المشتقة على واحدة من الارزمنة والا لا تنقص حد الفعل والاسم طرفا وعكسا
 كما هو بل حالها بالنسبة الى الزمان كما لها بالنسبة الى المكان وهذا محل اتفاق بين
 بين علماء العربية والاصول لان كلامهم متفقة على الفرق بين الفعل والاسم بالدلالة
 على الزمان وعدمه وان كان ربما يتوهم من قولهم يكون المشتق حقيقة في
 حال النطق والمأخوذ وقوع الخلاف فيه من علماء الاصول لكنه فاسد لان موروث
 الخلاف غير صورة ارادة الزمان من نفس اللفظ كما صرح به جمع من المحققين فيها
 قبل من اختلاف مذهبي اهل العربية وعلماء الاصول في دلالة الزمان ناش عن قول
 الثاملي ثم قد يشكك ما ذكرنا من جهة ما يظهر من عبارات النحاة من ان اسم الفاعل والفعل
 بعلان اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا بعلان اذا كانا بمعنى الماضي وهذا وبلغ
 بوجوه مندوثة والاولى في دفعه ما قد عرفت في دفع التوهم عن مقالة الاصوليين
 الثاني لا اشكال بل لا خلاف في ان الذات الخارجية التي تسمى جن ثبات حقيقة
 غير خلة في مفهوم المشتقات مضافا الى عدم معنى لاخذها في مفاهيمها كما هو ظاهرا
 انما الخلاف في دخول ذات ما هي من المقترنة بالشيء في لسان بعضهم من العلامة
 في التمييز بين الحاجب في المختص والعرض في شرحه الدخول والذي هو
 اليه المحققون منهم المحقق الشريف والعلامة الدواني وشيخنا دام ظلّه العالي عدمه

لا يفرق بين

لا يفرق بين النص ولا بطريق التقييد وهذا ما يقال من ان معاني المشتقات بسيطة وربما
 يوصل بين اسماء الالات وغيرها تفصيل بالدخول في الاول وعدمه في الثاني وما ذهب
 اليه المحققون هو الحق والمراد من ان المشتقات ليست موضوعا للذات والحدث على
 ما يشعر بقول النحاة من ان المشتق ما دل على معنى صاحبه ولا للذات المعروضة للحدث
 بحيث يكون تعبد الحدث داخلا ونفسه خارجا ويعكس ذلك حال الحدث المعروضة على
 الذات ولا لنفس الحدث ضرورة مغايرة معنى المشتقات المصادر والا لا يعقل الاشتقاق
 بل موضوعا لعنوانات الذات ووجودها العامزة عليها بواسطة قيام المبدأ بها على
 نحو خاص وبليل على ما اختارنا من خروج الذات عن مفهوم المشتقات وجوه الاول
 القياد فانه لا ينبغي ان يتبادر الى الذهن ان المبدأ من نفس الالفاظ هو العنوانات العرفية
 الجارية على الذات على حسب اختلاف الجريان بحسب المشتقات لذات ما مع تلك
 العنوانات فانما لانهم من الالفاظ ضارب وكاتب ورأب مثلا الا لا يعبر عنه بالافعال
 بنفده ونوليسند وسواها لا تخص بنفده وشخص نوليسند وشخص سوار وهذا
 المعنى كما ترى مفهوم عرفي يجري على الذات على سبيل المحل والتوصيف ثم ما كانت الذات
 معروضة لذلك والامر بباط النام حاصل بين العاثرين والمعروض فيحمل الانتقال
 الى ذات ما من الانتقال الى المفهوم العرفي كما في غيره من لوازم المعاني وهذا هو المشا
 لقوم الدخول الثاني انه لو كانت الذات داخلة في مفهوم المشتق لزم تكرير الذات
 في كل المشتق في قولك زيد ضارب مثلا ولا زنه حمل الذات على الذات مع ان القاء
 زيد ليس الا الوصف لاستحالة قيام الذات به كما هو واضح او تجريد المشتق عن الذات
 فيكون مجارا وموضوعا في البطلان وهذا بخلاف ما نقل بدخول الذات في مفهوم
 المشتق لا نفسه حتى يكون دلالة عليها بالنص ولا تعبد لها حتى يكون دلالة عليها
 بالانتماء اليه لانه لا يلزم عليه احد الحدوين كما هو واضح لا يفرق ما الفرق بناء على
 ذكرت بين المصادر والمشتقات فكما ان الذات جارية عن مفهوم المشتقات لما
 رجة عن مفهوم المصادر ايضا وعدم انفكاكها بحسب وعيد الخارج عن الذات
 يجري بالنسبة الى المصادر ايضا مع ان الضرورة تقتضي بالفرق بينهما لا انقول الفرق بينهما
 لا يكاد ينفذ بناء على ما ذكرنا فان المصادر لم يوضع للاوصاف الجارية على الذات القائمة
 بها قيام الحال بالمحل وانما وضعت لنفس الحدث المتعاين في الوجود مع الذات وان كان

له قيام بالذات نحو من القيام كالصدق مثلا الا ان هذا القيام لم يلاحظ في وضعها
ايضا ومن هنا لا يصح حمل المصادر من الذات الا بطريق المباينة فيكون حمل هو هو ويصح
المشتقات على الذات دائما بحمل المتعارف السمي يذى هو وليس ذلك الا من جهة ما
ذكرنا في بيان الفرق بينهما من ان مفهوم المشتق من وجود الذات وعنوانه واصنافها
القائمة بها بخلاف مفهوم المصدر فانه حدث يعاين مع الذات في الوجود ويخرج عنه
وغير منطبق عليه بوجه من الوجود ولذا لا يصح حمل عليه ضرورة قصته للحل الا عند في الوجود
وقيام المحول بالموضوع نحو من القيام وان اعتبر التعاين بينهما حقيقة او اعتبارا بحسب
المفهوم حتى يصح حمل والمراد من حمل ذو هو ليس سابق الى بعض الاوهام من نقد يذوق
طرف المحول بان يكون مأخوذا في معناه حتى يكون معنى ضارب ذو ضربا والا لم يخلو
المشتق من اخذ الذات في مفهوم المشتق المانع عن الحمل بل المراد منه الحمل الذي يكون من
صحة قيام المحول بالموضوع وكونه واجدا له في مجال حمل هو هو الذي يكون مناط صحة
فيه مجرى التعاين الاعتباري مع اتحاد الموضوع والمحول حقيقة وهذا الذي ذكرناه
جاء بالنسبة الى الافعال ايضا فان الذات خارجة عن مفهومها ايضا ولذا يصح حملها على الذات
لا تجري في غير الاسماء الموضوعية للذات اى الاعلام من الجوامد كالانسان والحيوان
والرجل والمرأة ونحوها فان الموضوع له في جميعها نفس عنوانات الذات ووجودها
لا الذات من حيث هي ولا هي باعتبار العنوان ومن هنا يكون حملها على الذات من
الحمل المتعارف وتوضع ذلك ان الامر في وضع غير المصادر من الاسماء لا يخرج من امر
احد مما ان يلاحظ التوضع نفس الذات ويوضع اللفظ له بحيث لا يلاحظ في وضعه
لها غير نفسها مجردا عن جميع العنوانات وهذا لا يكون الا في الاعلام كزيد وعمر
مثلا واما الذي يذوق العربية فليست اما ايقلا لا اعتبارا مما في التوضع فانها بعد
القسمية والتوضع فانها ان يلاحظ وجهها من وجود الذات وعنوانها من عنوانات
المشككة ويوضع اللفظ له لرفع الحاجة عند ارادة تعريف الذات والاشارة اليها بوجهها
بحسب نظره في الالفاظ كما في غير الاعلام من الالفاظ معناه فان الموضوع له فيها
باسمها وجود الذات وعنواناتها سواء المشتقات وغيرها وان كان بينهما فرق من
جهة اخرى وباعتبارها سمي المشتقات مشتقا والجاء جادا وهي ان المبدأ في
المشتقات امر متاصل مقدم على المشتق ويعبر المشتق بعد ملاحظة انسابه الى
الذات وفي الجوامد امر شرعي من نفس العنوان الذي وضع اللفظ كالانسان في
الانسان والحيوانية في الحيوان والرجولية في الرجل وهكذا فالامر فيها بعكس المشتقات
فلا يكون لها مبدأ حقيقة وبهذا الاعتبار سميت جوامد وحكم يكون الاشتقاق
في مثل الرجولية والانسانية ونحوها جعليا هذا بالنسبة الى غير اوصاف الله تبارك

وفا

وتعالى واما حملها فيكون من حمل هو هو وان كان المحول بصورة المشتق في الله عالم
او فادرس ونحو ذلك من اوصاف الذات وانما لم يعبروا بقول الله علم حفظا على اتقان
المفهوم بحسب الصور من حيث بنائها على عدم صحة حمل من المصداق على الذات هذا
وما ذكرنا كلمة طهره ضعف ما اشبه في الاسن ونزوي بعض الكتب من ان المشتق
مشتقة على نسبة ناقصة تقيد به كما ظهر ضعف ما سمعنا من ان المشتق وان كان
بسيطا مفهوما الا انه في نظرت التحليل مركب من الذات والصفة ضرورة عدم فضا
تحليل المعنى بوجه عما عليه هذا ولو لا خوف اطالة الشئ في البحث في المقام لزدتكم البيا
على ذلك الثالث ان الذات لو كانت داخلة في مفهوم المشتقات لزم ان لا يكون تالفا للاحقة
بندرج تحتها لتركيب مفهومه من العرض العام وهو ذات ما والشيء وما كان قائما بالذات
والا لى باطلا لافقائهم على كون التالفا ذاتا للاحقة وما بين من ان المراد بالتالفا الذي يعد
ذاتيا هو النطق ليس بشئ فان الذي حمل على ما تحته من غير ما قبل ولا يصح حمل الطق كك
قطعا هذا ولكن ير بما يقال او قيل بان المصطلح عند اهل الميزان في نحو التالفا ما يخرج عن الذات
والحكم يكون ذاتيا معنى على هذا الاصطلاح وفيه بالانحط ضرورة بقاء النطق على معناه
الاصلي وعدم ثبوت اصطلاح جديد فيه هذا ان هذا بعض وجوه اخر المرام اعرضنا
عنه خوفا من اطالة الكلام ونما ذكرنا غنى وكفاية للتدبر وبالجملة صرف الغنان الذي ذكر
مستند القولين فنقول حجة القائلين بالدخول وجود الاول القادر بان القادر
من لفظ المشتق عند الاطلاق هو ذات ما ثبت له المبدأ وهو دليل الحقيقة والجواب
منع تبادل دخول الذات في المفهوم وانما يفهم الذات من حيث عدم انفكاك مفهوم
المشتق عنه على ما هو حقيقة ما فرضنا من كونه او حيا للذات وعنوانه الثاني اجماع
النحاة حيث فسروا الوصف بقول مطبانه ما دل على المعنى وصاحبه واسم الفاعل من تام
به المبدأ واسم المفعول من ثاء وقع عليه ونحو ذلك وفيه اول ان التعبير بذلك لتسهيل
البيان وتعميم المعنى على الوجه الاوضح بحيث يتبين عن معنى المصدر لضيق البيان في
نفس المعنى هذا مع ان المنقول عن بعضهم في تفسير الوصف انه ما يدل على المعنى من
حيث قيامه بالذات وثانيا ان اجماع النحاة لا يعناء به بعد قيام الادلة القاطعة على
خلافه الثالث انه لو لم يكن الذات داخلة في مفهوم المشتقات لزم ان يكون مجازا
في نحو قولك المنطق خير من ما وقع المشتق موضوعا واجبا في العالم او الايض او الاسود
ونحو ذلك مما امر يد به الذات قطعا والثاني باطل اتفاقا اذ لم يقل احد بالمجازية في نحو
ذلك وفيما ان المشتق في الامثلة قد امر يد به المفهوم المجرد عن الذات والخلق على
الموضوع الخارج فيمن تلبس بالمبدأ ولم يرد الذات من نفس المشتق هذا ومنها

بعض وروى

في نسبة المحمول الى الموضوع في الحال ولكن لا ريب في فساد هذا التوهم لان الهيئته موضوعه
 مجرد نسبة المحمول الى الموضوع وحال اطلاقها على التلبس في الحال قضية ظهور الحمل في ذلك عند
 الاطلاق لا الوضع هذا اذا كان الطرف في نحو قولك زيد ضارب غدا مثلاً فقد انقضت
 الحكمية واما اذا كان طرفاً للمحمول اي المادة العارضة عليها الهيئته بان يلاحظ الربط بعد
 التلبس التقييد فلا اشكال في كون الاطلاق مبنياً على الهيئته الحقيقية على تقدير وضع الهيئته
 بانزاع التلبس بالمبدئ في حال التلقين ايضاً وباتى الوجهان في نحو قولك زيد ضارب امس هذا
 وسيجئ لذلك مزيد بيان انهم وان اردت توضيح الكلام نرا انك اعلم بانهم انك عليه فاسمع
 لما تبلى عليك واحفظه كمال الحفظ فنقول اطلاق المشتق باعتبار حال التلقين يصور
 على وجه احد هما ان يطلق ويراد به التلبس بالمبدئ في الحال على وجه يكون الزمان مأخوذاً
 في مفهوم اللفظ على وجه الشريطة او الشرطية ولا ريب في عدم كون مراد المن ادعى
 الاتفاق على كون المشتق حقيقة في حال التلبس اذا انتفاء القول بذلك فضلاً عن
 الاتفاق عليه لما عرفت من عدم كون الزمان مأخوذاً في مفهوم الاسماء المشتقة والا
 لم يفرق بين الاسماء والافعال لا اتفاق كلمتهم في الفرق بين الاسم والفعل ياخذ الزمان
 في مفهوم الفعل دون الاسم ثانيهما ان يطلق ويراد به التلبس بالمبدئ في الحال من غير اخذ
 الزمان في مفهوم اللفظ باحد الوجهين والفرق بين الحال بذلك وحال التلبس بقوله
 لا يكاد يحصى لان المعبر في الثاني مجرد التلبس بالمبدئ وفي الاول التلبس لمخصوص الحال
 لا بالحال ولا يلزم من ملا حظته على هذا الوجه اخذ الزمان في المفهوم فان المدلول
 التلبس بالحال في الحال مع قطع النظر عن حصوله لك نظراً لدلول اسم جنس المتكبر حيث ان موضوع
 الالهية الحاضرة في الذهن مع قطع النظر عن حصولها في الذهن فانه موضوع للهيئته الحاضرة
 في الذهن بل لا حظ حضورها فيه وبذلك يفرق بين ما قالها ان يراد به التلبس بالمبدئ في الحال
 على وجه يراد به المشتق مجرد التلبس بالمبدئ وامر يد خصوص الحال من الخارج على حسب
 الكل على الفرد ولا اشكال في كونه حقيقة على هذا الوجه ولكن لا دخل لهذا باطلاق المشتق
 على الحال وما ذكرنا كذا يظهر ان اطلاق المشتق على الحال لم يقع مورد التوافق بوجه نعم
 قد ذكر بعض المحققين من تارب عيصرياً في تعليقه على وجه اخر لتفصيل ذلك وهو
 ان اطلاق المشتق باعتبار حال التلقين حقيقة في الجملة فانه اما نفس الموضوع لم او متدريج
 فيه وفيه ما لا يخفى على المتأمل هذا واما اطلاق المشتق باعتبار الماضي فتصوّر
 على وجه احد هما ان يطلق ويراد به من تلبس بالمبدئ في الماضي المنقضى في الحال
 على وجه يكون الزمان مأخوذاً في مفهومه على احد الوجهين المتقدمين في الاطلاق على
 على خصوص الحال ولا ينبغي الريب في محاربه وان ذكر في محكي شرح الواقعة انه ما

قد اجمع

وقع الخلاف فيه

وقع الخلاف فيه ايضاً ولكن لا سند لما ذكره من كلامهم بل الظاهر خلافه ثانيهما ان يطلق ويراد به
 تلبس بالمبدئ في الماضي والعصبي غير سلبه ما كان ولا ريب في كونها ان على جميع الاقوال الا
 على القول بكون المشتق حقيقة في خصوص الماضي لا غير لو ثبت ويمكن اعتبار الاطلاق على
 وجه لا يكون مجازاً حسب اللفظ بان يكون بقا الاطلاق على ادعاء بقا التلبس وانما راجع
 من فصي غير المبدء في التلبس بالمبدئ في الحال فيكون التلقين بعد العقل بالثبات ان يطلق
 يراد به التلبس بالمبدئ في الماضي ملا حظته للتلبس به من غير اخذ الزمان في مفهومه على
 ما بيناه في الوجه الثاني من الوجه المتقدم لا فله قد علم في الحال ظاهر انما ارادوا
 حلقه من الادلة ووقع الخلاف في ذلك ايضا راجعاً الى انهم ان يطلق ويراد به التلبس بالمبدئ
 مع تقييده بالماضي كقولك زيد ضارب في الماضي لا فله قد علم في الحال ظاهر انما ارادوا
 الاشارة اليه واما اطلاقه باعتبار المستقبل فنصوّر ايضا على الوجه المذكور في الماضي
 بسبب بل العلة في المقام علة في الاول ولا كلام في ظاهره في محاربه من غير اخذ
 واطلاق نفل الجاهل نعم الجميع واما الاخر فلا ينبغي الارشاد في كونه حقيقة هذا
 وههنا قم آخر من الاطلاقات مختص به ولا يوجد في الماضي وهذا اطلاق مشتق
 على التلبس بالمبدئ في المستقبل علة في الاول ولا ريب في محاربه ايضا وسعي بعض العقلاء
 فيه وفي الفرق بينه وبين اطلاقه في التلبس في المستقبل علة في الاول انما من الظاهر
 ان المسئلة من دويران الامر بين الحقيقة والحجاز والاشترار المعنى للاتفاق طاهر
 على افتاد وضع المشتق وانما خصوص التلبس والاعم وقد عرفت ان محله ان يحصل في مثل
 المقام غير ما عدل شيء من القولين فليس للفارق ان يشترط ان يشترط الى ما عدم ملا
 التخصيص حين الوضع ولا لقائل بعد من ان يشترط الى ما عدم ملازمة الوضع الى اعتبار
 لسقوط كل منها اما الثاني فواضح واما الاول فلان اما عدم ملازمة الوضع الى اعتبار
 باصالة عدم ملازمة العصر حين الوضع وليس احدهما متيقناً على كل تقدير حتى ينفى
 بالاصل هذا وقد ذكرنا حلقه من العقلاء في ذلك في مسئلة الصحيح والاعم هذا بالنظر الى
 الاصل اللطفي واما بالنظر الى القاعدة المستفادة من الامارات فتدعى بل قيل

كما قد تبين وبالحجة لا اشكال في عدم لزوم التصرف في الحقيقة على تقدير تصديق المادة واعتبار
الاتصاف منه على وجه التقيد وانما هو تصرف في المادة فقط على وجه التقيد لا على وجه
الانتماء الى الاتصاف فعل وهو غير مذكور في بعض باب الفصول بالنسبة الى الاجازة وفيها
لاشكال في الشرط من الشرط ان الشرط ليس نفس الاجازة حتى يلزم الحدس بل كون العقد
بحيث يعقد الاجازة وهذا وصف في العقد مقارن معه غير متاخر عنه بوجه من الوجوه نعم قد
يوجه في بعض المشتقات التصرف في المادة على وجه الجاز واستعمالها في غير موضع لمع كذا
الحقيقة على ما لها كما في استعمال الكاتب فحين لم تكن الكتابة والشاعر حين لم تكن ملكة الشعر
الى غير ذلك من المشتقات المستعملة موادها في الكلمات المعبر قايما بالذات في اطلاق المشتق
فانه لا تصرف منها في الحقيقة ايها الاطلاق المقروض استعمال الحقيقة في القام به المبدع
المفلس ثم ان الاطلاق الا ان المراد ككيد فيها الملكة قد يحور في المادة مع نقاء الحقيقة على
حالتها وكما في استعمال البناء وغوه في المفلس بالمرحة اي حين اخذ البناء مثلا شعلا وخرقة
له وان لم يستعمل به في زمان الاطلاق فان التصرف في المشتقات المراد منها ذوات
المصنف بالحرف انما هو في المادة باستعمالها في مرحة معناها مع نقاء الحقيقة على حالها بالتصريف
الذي تقدم وكما في استعمال البقال واللابن والنامر وغورها من المشتقات المأخوذة من
المواد على خلاف القياس فمن ليس بمزاول مع البقل والابن والنامر فان التصرف فيها انتمى
المادة باستعمالها في المزاول الخاصة في ضمن الحقيقة المخصوصة وان لم يستعمل منها في غيرها
مع نقاء الحقيقة على حالها وهو المفلس بمزاول مع البقل فان الاتصاف بها امر تام بالذات
حال الاطلاق وهكذا الكلام في اسماء الاله والكان فان الاطلاق المقروض مثلا على الاتصاف
بالقرص فعلا انما هو من جهة استعمال المادة في تلبية القرص واسماها واعدادها له فالتصرف
في المادة هذا وان شئت نوسخ الكلام زائدا على ما هناك عليه فاستمع لما على عليك متدبرا
فيه حافظا لم نقول بعون الله ثم ودلالة اولها انه لا ريب في ان مبادئ المشتقات
مختلفة فقد يكون المبدع فيها وصفا كالاسود والابيض والاحمر والاصفر ونحو ذلك وقد يكون
فولا كالمفلس والخمر والنشئ والقال والشاعر ونحو ذلك وقد يكون فعلا صورا لها يعطى با
غير مثل ما رتب وما صورا له ونحو ذلك وقد لا يندى الى الغير كالافعال كالمزاول مثلا
قام وما هو منضبط ومستلحق ونحو ذلك ويصير عن الجمع بالحال وقد يكون ملكة كالاعداد و
الجهنم وقد يكون مرحة وصنعة على انحاء خاصة كالبقال والنامر والجار والعمار والسا
تقد يكون باعتبار اخذ مرحة وصنعة وقد يكون باعتبار اخذ مرحة وصنعة
نحو ذلك وقد يجمع في المبدع الواحد الوجه الثلاثة او الاثنان منها كالكاتب والنامر
والعلم والمفلس والشاعر ونحو ذلك حيث يجمع اطلاقا بكل من الاعتبارات الالهية
تقد يطلق الكاتب مثلا باعتبار المفلس المبدع فعلا فيكون حالا وقد يطلق باعتبار مرتبة
الملكه والاعتبار على الفعل وان لم يكن المفلس حاصلا بالفعل وقد يطلق باعتبار كون الفعل
وصنعة لمن ليس وكذا الحال في غير الكاتب ولا اشكال في كون الحقيقة باقية على معانيها
في جميع الصور غاية الامر انه قد يقترن الاتصاف والمفلس بنفس المبدع وقد يقترن ملكة

وقد يقترن

وقد يقترن باعتبار اخذ مرحة وصنعة او المزاول في بعضه كافي المشتقات المأخوذة من المواد حيث
انه لا يمكن قيام نفس المبدع بالذات فيها ولا اخذ نفسه مرحة وصنعة بل الذي يمكن قيامه بالذات
مزاوله بغيره واخذ مرحة وصنعة لا شرارة ولا ملكة لعدم اعتبارها في العرف بل المعبر هو
المزاوله الخاصة اي المزاوله بالبيع وكيف ما كان لا اشكال في عدم التصرف في الحقيقة في
جميع هذه الصور كما انه لا اشكال في عدم التصرف في المبدع انتمى الى المفلس المبدع
يكون المبدع في غير الحال في غير الاطلاق المذكور حقيقة او مجازا وقد يكون حقيقة بالوضع
اظهار في فان المبدع بحسب اللغة موضوع الحال ولها الا انه لما كان استعمال الالفاظ المذكورة
في العرف والعادة فيما عرفت من الملكة والمرحة والمزاوله الخاصة فصار اللفظ حقيقة عرفت حين
نقيل بما بل قد يقر المعنى الاصل في مثل لفظة نامر ولا ين ويطال وعطاش وغيره من
الالفاظ المشتقة من الجواز بل لم يستعمل في معناها الاصلية اعلا لاستعماله في قيام المبدع
معناه الاصل منها بالذات وقد يكون مجازا انظر الى وضع وصول كونه الاستعمال في غير ما وقع
له في مرتبة الصغر والتحقيق التفصيل في الالفاظ المذكورة ويظهر وجه الرجوع الى العرف وما
ذكرنا ملكة بالنسبة الى ما عرفت من المشتقات بحرف في اسم الاله والكان انتمى بانه يصرف
اسم الاله كالمقرض مثلا على ما قام به المبدع فعلا ويستعمل بالقرص فعلا وان لم يكن معدا له
ويصدق ايضا على ما اخذ لا تعاط المبدع به في كل وقت وادوان لم يستعمل بالمبدع فعلا ولا
اشكال في كونه حقيقة في المعنى الاول بحسب اصل وضع المشتق الا انه لا يعطى ان يقر
بصيرورته حقيقة في المعنى الثاني بحسب العرف فهو ان كان من التصرف في المادة و
الحقيقة باقية على حالها الا ان التصير بمرحة حقيقة في المعنى المذكور وهكذا بقى بالنسبة
الى المكان انتمى كالمقتل مثلا فانه يصدق على ما يقوم به المبدع بكل من المعنى الا ان التصير بمرحة
حقيقة في المعنى الثاني في العرف وان لم يكن في الظهور مثل اسم الاله وهذا وكذا لا
اشكال في كونها مجازا على كل تقدير او استعمالا فها ذهب عنه شائبة تصدق المبدع والاصل
الفعل فيه وهذا الاعتبار يدخلان في محل النزاع فانه فيهم واعتقد الثاني ان بعض الاعلام
حكى عن بعض ان الخلاف في المشتقات جاز بغيره في الجواز انتمى وعلق نظره في ذلك الى
الذوات التي تقتض بعض الاوصاف في بعض الاحوال وتختلف التسمية باعتبارها مثل
كون هندن وجهه انتمى باعتبار حصول العلقه بالتمكك وكون للامع خبرا باعتبار اسكاده
ونحو ذلك واما غير ذلك من الذوات فلا يصور فيزوال الوصف مع نقاء الذوات
بوجه الا ان يريد بذلك تسمية العمومية النوعية كما اذا وقع الكلب في الجملة فصارت
صارت العذرة نرا ابا اود وما ونحو ذلك ولكنه في غاية السقوط ضرورة عدم صدق
الكلب والعذرة مع انتفاء الصورة اذ التسمية تدور مدار وجودا وعدمه فانه فيهما
توهم ذلك في نحو الزوجة والخمر ما يكون التسمية فيه باعتبار ثبوت ماله او وصفه ولكنه
ليس بشئ انتمى اذ انتفاء عدم الخلاف في كون الجواز حقيقة باعتبار حال المفلس لا حال النقي

والا لزم كون الاطلاق في نحو قولك هذا كان خمر في الماضي يكون خلا في الحال و
 عند كانت زوجة زيد في الماضي هي مطلقة في الحال مجازا وهو بظن من اللغة
 والعرف واما احتمال كونها حقيقة باعتبار التلبس في الماضي بعيد جدا ولذا خصوا التبع
 في كلامهم بالمشتقات وما قد يرى من نحو قولهم هذه زوجة زيد بعد اطلاعا باننا بل مع
 تنوعها بالغير ونحو ذلك فهي مبنية على ارادة الاخبار عن مجرد تلبسها بالزوجية مع قطع النظر عن
 بقائها وعدمه كما في غير ذلك من الجوامد حيث ين في العرف ان هذه حقيقة عمره او داره
 او ان هذا كتاب خالد ونحو ذلك بعد خروجها عن ملك من اضيف اليه وان بقاها الى
 غير واحد اسبابه فان المراد من امثال تلك الاطلاقات في العرف بيا

حال الذات في الجملة فليس لهذا الاطلاق دلالة على كون الجوامد

حقيقة باعتبار التلبس في الماضي هذا اخر ما اردنا

في سلك التحريم بانه والحمد لله اولا واهرا

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله

الطيبين الطاهرين المعصومين

ولفقه الله على اعدائهم

اجمعين من

الان الى

يوم الله

به

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 والله اعلم بالصواب
 محمد باقر المجلسي
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٩

